معوقات إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الليبية

محمد محمد أبوعقرب

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب عدم قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة ، حيث بيّنت بعض الدراسات التي أُجريت في البيئة الليبية عدم قيام هذه الشركات بإعداد هذه القائمة ، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف قام الباحث بتحديد مجموعة من المشاكل يتوقع أن تكون هي السبب في عدم قيام هذه الشركات بإعداد هــذه القائمة ، ووضع هذه المشاكل في استبانة وزعت على مجموعة من المحاسبين في الشركات الصناعية الليبية والذين لهم علاقة بإعداد القوائم المالية الختامية للشركات ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها مايلي :-

1- *عدم اهتمام المنظمات المهنية المحاسبية في ليبيا وأجهزة الدولة المعنية بإصدار أي معايير أو توصيات أو تشريعات تلزم الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة.*

2- *عدم اهتمام الإدارات العليا في الشركات الصناعية الليبية بمعلومات قائمة التدفقات النقدية ولا تعطي عناية خاصة لإعدادها .*

3- *ضعف الكادر الوظيفي في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد قائمة التدفقات النقدية.*

4- *ضعف كفاءة النظام المحاسبي الحالي المطبق في الشركات الصناعية الليبية بشكل يسهّل من إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية .*

5- *عدم اهتمام الأطراف الأخرى من مستثمرين ودائنين وغيرهم بمعلومات قائمة التدفقات النقدية .*

المبحث الأول / الإطار العام للدراسة

أولاً :- المقــدمة

تعتبر قائمة التدفقات النقدية من الأدوات الهامة التي بدأ استخدامها منذ أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، حيث اهتم الفكر المحاسبي اهتماماً كبيراً وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا بأهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها بجانب القوائم المالية الأخرى لما تتضمنه من معلومات هامة تفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية ، حيث تهدف هذه القائمة إلى الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمنشأة خلال الفترة التي تُعد عنها هذه القائمة ، وذلك لمساعدة متخذي القرارات في تقييم الموقف النقدي المتوقع ، وتقدير الوضع المالي المستقبلي للمنشأة ، وقياس مدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها، وتعتبر هذه القائمة أداةً هامة تساعد في تقييم أداء المنشأة في الماضي والتنبؤ بما سيكون عليه الأداء في المستقبل وذلك لأن بياناتها تعتبر مكملة للبيانات التي تشملها القوائم المالية الأخرى ، وعليه يمكن القول بأن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية وهامة تساند المعلومات التي توفرها القوائم المالية التقليدية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي .

ثانياً :– الدراسات السابقة

لقد ازداد اهتمام الفكر المحاسبي وهيئات وضع المعايير بقائمة التدفقات النقدية منذ الإفلاس الذي تعرضت له شركة W.T.Grant في السبعينات ، حيث أجريت العديد من الدراسات حول هذه القائمة لإيضاح مزاياها في مجال التحليل المالي ، وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات :–

1– دراسة عاشور (1990)

خلصت هذه الدراسة إلى القول بأن قائمة التدفقات النقدية أصبحت تمثل نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الحديث ، حيث انتقل المحاسبون من التمسك المطلق بأساس الاستحقاق إلى الاعتماد على الأساس النقدي وأساس الاستحقاق معاً ، وذلك لأن أساس الاستحقاق لم يعد يفي وحده بمتطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية .

2– دراسة الفراج (1993)

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة طبيعة وأهداف مدخل التدفقات النقدية ومحتواه الإعلامي ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن مدخل التدفقات النقدية يتمتع بمحتوى إعلامي يفوق المحتوى الإعلامي للمدخل التقليدي (أساس الاستحقاق) .

3– دراسة Mills & Jeanne (1998)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم حالة أحدى الشركات الخدمية الأمريكية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق بالمقارنة مع مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي ، وتوصلت إلى أهمية مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم قدرة الشركة على سداد التزاماتها وكذلك تقييم السيولة ، كما أظهرت أن نسب التدفقات النقدية تعتبر أكثر دقة وموثوقية من النسب المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق .

4– دراسة الأمين (1999)

هدفت هذه الدراسة إلى التأكد من إمكانية احتواء قائمة التدفقات النقدية على معلومات يمكن أن تساعد المستثمرين في قياس قدرة المشروع على تحقيق أرباح في المستقبل وتحقيق السيولة اللازمة لتوزيع أرباح وسداد جميع الالتزامات ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تتضمن معلومات هامة تستخدم لتقييم أداء المشروع وقياس حجم المخاطر التي قد يتعرض لها.

5– دراسة Nurnberg & Largay (1999)

تناولت هذه الدراسة موضوع إعداد قائمة التدفقات النقدية وأهمية تصنيفها وفق الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، وخلصت الدراسة إلى أن توفير معلومات مصنفة بشكل منطقي وتفصيلي تتجاوز إظهار قيمة صافي التدفقات النقدية ــ يؤدي إلى تحسين قدرة هذه القوائم على توفير معلومات من شأنها خدمة مستخدميها وانعكاس ذلك على القيمة السوقية للسهم ، كما أظهرت هذه الدراسة أن هناك زيادة في الإقبال على أسهم الشركات التي تقدم مثل هذه البيانات التفصيلية .

6– دراسة Revell (2001)

تناولت هذه الدراسة أهمية إعداد قائمة التدفقات النقدية وأظهرت أن أرقام الربحية وحدها لا تعطي مؤشراً كافياً عن مدى نجاح أعمال الشركة ، حيث إن الأرباح المتحققة قد لا تنتهي إلى نقدية متاحة للتوزيع على المساهمين ، كما أظهرت أنه لا يكفي إبراز بعض المعلومات عن التدفقات النقدية ضمن الملاحظات ولكن لابد من أن يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية لما لها من أثر على قرارات المساهمين وعلى السعر السوقي للسهم .

7– دراسة خليفة (2003)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى التزام المؤسسات المالية الليبية العاملة في قطاع الصناعة بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المؤسسات عينة البحث لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية سواء لخدمة إداراتها العليا أو لخدمة الأطراف الخارجية ، كما خلصت إلى أن الإدارة المالية لهذه المؤسسات لا تستطيع القيام بمهمة إعداد هذه القائمة ما لم تخضع لبرنامج تدريبي.

8– دراسة الطريحي ، العامري (2003)

هدفت هذه الدراسة إلى الحصول على أدلة تعزز أهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ، وخلصت هذه الدراسة إلى أن قائمة التدفقات النقدية تعرض معلومات لا تتوفر في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، كما بينت أن المستثمرين يثقون في معلومات قائمة التدفقات النقدية لأنها تعد استناداً إلى الأساس النقدي الذي يتميز على أساس الاستحقاق بخلوه من التحيز والتقدير الشخصي .

9– دراسة إبراهيم (2004)

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام قائمة التدفقات النقدية ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : أن المصارف التجارية الليبية لا تقوم بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، كما بينت أن قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى القوائم المالية الأخرى تشكل أداة مهمة ومفيدة لتقييم أداء المنشآت في الماضي ، فضلاً عن التنبؤ بهذا الأداء في المستقبل ، كما يمكن استخدامها من قبل المستثمرين والدائنين والمديرين في اتخاذ القرارات المناسبة .

10– دراسة العود (2004)

تدور هذه الدراسة حول مدى أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية للشركات الصناعية الليبية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح عن التدفقات النقدية يقدم معلومات إضافية ذات فائدة لمتخذي القرارات وخاصةً قرارات الاستثمار والائتمان ، كما أن التحليلات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية تقدم مؤشراً فعالاً لتقييم جودة الدخل المحاسبي .

11– دراسة التير(2005)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور معلومات قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وبيان أهميتها في تقييم القدرة على السداد وتقييم جودة الدخل وتقييم العمليات الاستثمارية ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها : اعتبار صافي التدفق النقدي أفضل المؤشرات لقياس فعالية الشركات في تحقيق هدفها الاستراتيجي المتمثل في توليد النقود ، كما أوضحت أن الإفصاح عن التدفقات النقدية يقدم معلومات إضافية ذات فائدة لاتخاذ القرارات ، وأشارت أيضاً إلى أهمية صافي التدفقات النقدية في التنبؤ بالإفلاس واكتشاف حالات العسر المالي.

12– دراسة الخداش والعبادي (2005)

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية العائد على حقوق المساهمين كنسبة مالية مستندة إلى أساس الاستحقاق والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين كنسبة مستندة إلى الأساس النقدي في اختبار الوضع المالي للشركات ، وشملت هذه الدراسة 26 شركة مدرجة في بورصة عمان للعام 2002 ، وتوصلت إلى أن قائمة التدفقات النقدية توفر معلومات إضافية وهامة تساند المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى ، كما تعتبر قيم التدفقات النقدية ونسبها المالية ذات أهمية أكبر من مثيلاتها المبنية على أساس الاستحقاق في تقييم الوضع المالي للشركات.

13– دراسة عبيدات (2006)

وقد هدفت هذه الدراسة إلى إمكانية بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية على الاستمرار بالاعتماد على النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية أو نسب الاستحقاق أو خليط من النسب النقدية ونسب الاستحقاق ، وقد شملت الدراسة 73 شركة ، وأظهرت هذه الدراسة أن النموذج المختلط والمبني على نسب من قائمة التدفقات النقدية ونسب الاستحقاق يملك قدرة تنبؤية حول قدرة هذه الشركات على الاستمرار وبكفاءة أعلى من النموذجين الآخرين .

14– دراسة مطر، عبيدات (2007)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، ولتحقيق ذلك تم استخدام التحليل التمييزي لتصميم نموذج رياضي بالاعتماد على 30 نسبة مالية مبنية على أساس الاستحقاق ، وعلى عينة مكونة من 36 شركة ، وبعد ذلك تم استخدام نفس التحليل ونفس العينة ونفس الفترة لتصميم نموذج أخر بالاعتماد على 23 نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية بالإضافة إلى نسب الاستحقاق السابقة ، ومن ثم اختبار كلا النموذجين على عينة اختبارية أخرى مكونة من 37 شركة ، ومن خلال المقارنة بين النتائج المحققة من النموذجين توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية قد ساهمت بشكل واضح في تحسين القدرة التنبؤية للنموذج المبني على نسب الاستحقاق وذلك للتنبؤ بالفشل المالي.

15– دراسة السيد (2008)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية ، كما هدفت إلى التعرف على آراء كل من مسئولي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان حول الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها ، ولتحقيق أهداف الدراسة تم توزيع استبانة على عينة مكونة من 95 فرداً ، وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كان من أبرزها أن النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أداة هامة لتقييم سيولة الشركة وجودة أرباحها.

16– دراسة بلق (2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية في مجالات تقييم السيولة وتقييم جودة الربحية وتقييم قدرة الشركات على التمويل الذاتي للاستثمارات ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : أن قائمة التدفقات النقدية اعتمدت في جميع المعلومات التي تفصح عنها على الأساس النقدي وبالتالي تخلصت من معظم العيوب التي يعاني منها أساس الاستحقاق وخاصةً عنصر التقدير الشخصي ، كما خلصت إلى أن قائمة التدفقات النقدية لها دور فعّال في مجال تقييم الأداء المالي بما تتميز به مؤشراتها من فاعلية في معالجة العديد من أوجه القصور التي تشوب النسب المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق ، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد قوائم التدفقات النقدية ؛ لما تقدمه من معلومات ومؤشرات لا يمكن للقوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق تقديمها ، بالإضافة إلى ضرورة استخدام مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة ، وتقييم جودة الربحية والعائد على الاستثمار ، وفي تقييم قدرة الشركات على تمويل استثماراتها ذاتياً.

17– دراسة حداد (2009)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور بيانات قائمة التدفقات النقدية ونسبها المالية في التنبؤ بالفشل المالي ، كما هدفت إلى تقييم مدى اعتماد إدارة المنشآت الصناعية اليمنية على محتويات قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل وفي تحقيق أغراض أخرى للمنشأة ، ومن أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة : وجود ترابط بين الفشل المالي والبيانات التي توفرها قائمة التدفقات النقدية ، كما أن هذه البيانات تفي بمتطلبات التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت الصناعية اليمنية.

18– دراسة الخولاني (2010)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بالفشل المالي لإحدى الشركات الصناعية السورية ، حيث استخدم الباحث 33 نسبة مالية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية تم تصنيفها في أربع مجموعات للحكم على مدى مساهمة هذه المؤشرات في التنبؤ بالفشل

المالي ، ثم قام الباحث بتطبيق عدد من نماذج التنبؤ بالفشل التي تعتمد على بيانات قوائم الدخل للشركة ومن تم مقارنة نتائج مؤشرات قائمة التدفقات النقدية بنتائج نماذج التنبؤ بالفشل فوجد أن قائمة التدفقات النقدية تمثل اتجاهاً مختلفاً للتنبؤ بالفشل المالي عن النسب المالية المبنية على أساس الاستحقاق ، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المعلومات المستخرجة من قائمة التدفقات النقدية تعتبر أكثر دلالة وأفضل تعبيراً عن القدرات المالية للشركة موضع البحث وبالتالي فهي تسهم بشكل أفضل في التنبؤ بالفشل المالي من تلك المعلومات المستخرجة من قائمة الدخل .

19– دراسة العليمي (2010)

هدفت هذه الدراسة إلى التوصل إلى أفضل مجموعة من المؤشرات المالية المعدة وفقاً لمعلومات التدفقات النقدية لاستخدامها في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية ، ولتحقيق ذلك قام الباحث باحتساب 14 نسبة مالية من بيانات قائمة التدفقات النقدية للفترة من 2000–2004 لعينة تتكون من 6 بنوك تجارية ، وباستخدام أسلوب التحليل العنقودي والتحليل التمييزي الخطي تم التوصل إلى نموذج احصائي متعدد المتغيرات يساعد على التمييز بين البنوك التي تعاني من التعثر والفشل والبنوك التي لا تعاني منه ، وقد استطاع هذا النموذج الذي تم التوصل إليه من تصنيف حوالي 93% من تلك البنوك كلٌ حسب مجموعته الصحيحة ، وأوضحت النتائج أن قدرة هذا النموذج على التمييز كانت عند مستوى 100% في السنوات الأولى والثانية والثالثة لحدوث الفشل المالي .

20 – دراسة Shyam & Rajesh (2013)

هدفت هذه الدراسة إلى بناء نموذج للتنبؤ بالفشل باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية ، حيث استخدم الباحثان 100 شركة نصفها فاشلة وفقاً لرمز وحجم معيار التصنيف الصناعي ، كما اعتمد الباحثان على استخدام 7 مؤشرات تنبؤية مشتقة من قائمة التدفقات النقدية ، وبالاعتماد على البيانات المالية لهذه الشركات عن الفترة من 2008–2010 وباستخدام البرنامج الاحصائي SPSS والتحليل التمييزي استطاع الباحثان تصميم نموذج للتنبؤ بالفشل ، حيث استطاع هذا النموذج الذي تم التوصل إليه من تصنيف شركات عينة الدراسة بنسبة 83.3% كلٌ حسب مجموعته الصحيحة .

من خلال الدراسات السابقة يتبين لنا مدى احتواء قائمة التدفقات النقدية على معلومات تفوق معلومات القوائم المالية الأخرى المبنية على أساس الاستحقاق ، كما يتبين لنا أهمية الاعتماد على معلومات هذه القائمة في خدمة متخذي القرارات ، وبالنسبة للدراسات التي أُجريت في البيئة الليبية بيّنت أيضاً أهمية معلومات قائمة التدفقات النقدية للأطراف المختلفة ، وأشار بعضها إلى عدم التزام المؤسسات الليبية بإعداد ونشر هذه القائمة ، ولذلك أوصت هذه الدراسات بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية إلى جانب القوائم المالية الأخرى المنشورة ، ولكن أي من هذه الدراسات لم يتعرض للأسباب التي تكمن وراء عدم قيام هذه المؤسسات بإعداد ونشر هذه القائمة .

ثالثاً :– مشكلة الدراسة

لقد قامت المنظمات المهنية المحاسبية في الدول المتقدمة بإدخال قائمة التدفقات النقدية للتطبيق العملي منذ نهاية الثمانينات ، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board في سنة 1987 المعيار المحاسبي رقم (95) بعنوان قائمة التدفقات النقدية والذي تطلب إعداد هذه القائمة لتكون أحد القوائم المالية الأساسية التي تعدها وتنشرها الوحدات الاقتصادية ، كما أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee في سنة 1992 المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) بعنوان قوائم التدفق النقدي والذي ألزم الوحدات الاقتصادية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية بدلاً من قائمة التغير في المركز المالي .

ثم بدأ انتشار إعداد ونشر قوائم التدفقات النقدية في بلدان مختلفة من ضمنها بعض الدول العربية ، وساعد في هذا الانتشار المعايير المحاسبية الصادرة عن تجمعات مهنية محلية عاملة في هذه الدول أو من خلال هيئات البورصة العاملة فيها .

وعلى الرغم من أهمية هذه القائمة في تقييم الأداء المالي ، وفي تقييم جودة ونوعية الربحية للمنشآت ، وفي تقييم العمليات الاستثمارية ، ودورها في عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وحرص المنظمات المهنية الدولية على ضرورة وجودها ضمن القوائم المالية المنشورة ، إلا أن النظم المحاسبية في ليبيا تتجاهل إعداد قائمة التدفقات النقدية والإفصاح عنها ، كما أن التجمعات المهنية المحاسبية مثل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين لم تصدر أي معايير محاسبية محلية خاصة بهذه القائمة ، ولم تتبنى أي معايير دولية للإفصاح عنها ، كما لم تعمل على تطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقـــم (7) أو تدخل عليه أي تعديلات لتصبح هذه القائمة تناسب الواقع في ليبيا .

ولما كانت هذه القائمة غير مطبقة في منشآت الأعمال في ليبيا فقد جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه القائمة وإبراز أهمية استخدامها ، والبحث عن الأسباب التي تُعيق ظهورها في ليبيا ، ولفت انتباه المسئولين عن الأعمال المالية ومستخدمي القوائم المالية في ليبيا إلى أهمية هذه القائمة وضرورة استخدامها كأداة للإفصاح المحاسبي ولاتخاذ القرارات السليمة .

وبصورة أخرى فإن هذه الدراسة تسعى للحصول على إجابة للسؤال التالي :–

ماهي الأسباب التي تقف عائقاً أمام إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الليبية ؟

رابعاً:– أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال النقاط الآتية :–

1– أنها تتناول واحد من أهم الموضوعات في الفكر المحاسبي.

2– أنها تُعد محاولة لإبراز أهم الأسباب التي تعيق إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الليبية .

3– لفت انتباه المسئولين والجهات المعنية في ليبيا إلى أهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية لما توفره من معلومات تفيد الأطراف المختلفة في اتخاذ قراراتهم ، واتخاذ ما يلزم من إجراءات من أجل تذليل أي صعوبات وعراقيل تعيق إعدادها ونشرها.

خامساً :– أهداف الدراسة

1– عرض لموضوع قائمة التدفقات النقدية من حيث نشأتها وتطورها ومفهومها وأهدافها وأسس إعدادها وعرضها .

2– التعرف على الأسباب التي تقف وراء تأخر ظهور قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الليبية .

سادساً :– فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية واحدة تم صياغتها على النحو التالي :–

لا توجد أسباب تمنع قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة .

سابعاً :– منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمد الباحث على أسلوبين هما :–

1– المنهج الاستقرائي :– من خلال إجراء مسح نظري ومراجعة للأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث لتكوين إطار معرفي كامل حول قائمة التدفقات النقدية وأهميتها وطرق إعدادها .

2– المنهج الوصفي التحليلي :– من خلال إجراء دراسة تحليلية لتحديد أهم الأسباب التي تعيق إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية في الشركات الصناعية الليبية عن طريق تحديد مجموعة من المشاكل ووضعها في استبانة ثم توزيعها على مجموعة من المحاسبين في الشركات الصناعية الليبية والذين لهم علاقة بإعداد القوائم المالية الختامية لهذه الشركات ، ومن أجل تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتماعية SPSS من خلال استخدام المقاييس الإحصائية الآتية :–

– الإحصاء الوصفي متمثلة في المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المالية.

– اختبار t-test لعينة واحدة لاختبار فرضية الدراسة .

– اختبار ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات الاستبانة المُعدة.

– معامل ارتباط بيرسون للتحقق من صدق الاستبانة المُعدة.

المبحث الثاني / الدراسة النظرية

أولاً :– نشأة وتطور قائمة التدفقات النقدية

مرت قائمة التدفقات النقدية في سلسلة زمنية طويلة تطورت خلالها من حيث المحتوى والشكل ، ومنذ فترة وجيزة نسبياً أصبحت إحدى القوائم المالية الخارجية الإلزامية للمنشآت إلى جانب القوائم المالية الأخرى (حجازي ،1998، ص8)، وقد بدأت هذه القائمة في شكل تحليل مُبسط أُطلق عليه " قائمة من أين أتت الأموال وأين ذهبت ؟" والتي كانت ترتكز على ذكر الزيادة والنقصان في بنود قائمة المركز المالي للمنشأة ، وبعد عدة سنوات تغير مسمى هذه القائمة ليصبح " قائمة الأموال "(دهمش ،1996، ص3).

ومع بداية الستينات نشطت الإصدارات المحاسبية المهنية التي تهتم بتدفقات الأموال وتهتم أيضاً بتقييم القدرة على السداد والسيولة وذلك بسبب قصور معلومات القوائم المالية التقليدية في تحقيق هذا الهدف ، ففي سنة 1961 أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيّ (AICPA) American Institution Certified Public Accountants دراسته البحثية رقم (2) تحت عنوان " تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال"، وقد أوصت هذه الدراسة بإدراج قائمة عن الأموال ضمن القوائم المالية المنشورة على أن تُذيل هذه القائمة برأي المراجع الخارجي .

وفي سنة 1963 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (APB) Accounting Principles Board الرأي رقم(3) والذي أوصى فيه بتغيير اسم القائمة ليصبح " قائمة مصادر الأموال واستخداماتها "(الفراج ،1993، ص303)، كما أوصى فيه باتباع معايير معينة عند إعدادها ، ولم يكن عرض المعلومات إجبارياً ، كما أن رأي المراجع الخارجي لم يكن إلزامياً (دهمش ،1996، ص3)، وكانت هذه القائمة تبين التغيرات في بنود قائمة المركز المالي للفترة التي تُعد عنها القوائم المالية .

وفي سنة 1971 ونتيجة الاختلافات التي ظهرت في شكل ومحتوى قائمة الأموال بين المنشآت ، وكذلك الاهتمام المتزايد بالإفصاح عن مصادر الأموال واستخداماتها أصدر مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (APB) الرأي رقم (19) بعنوان "التقرير عن التغيرات في المركز المالي" حيث تم تغيير مسمى القائمة إلى " قائمة التغيرات في المركز المالي" (عريبي ،1999، ص79)، وألزم المجلس المنشآت بإعداد هذه القائمة ومراجعتها من قبل مراجع خارجي للتأكد من صحتها.

وفي نوفمبر 1987 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) Financial Accounting Standards Board المعيار المحاسبي رقم (95) بعنوان " قائمة التدفقات النقدية " والذي أصبح نافذ المفعول بالنسبة للقوائم المالية التي تصدر عن السنوات المالية المنتهية بعد تاريخ 1988/7/15 (شاكر ، وآخرون ،2008، ص145).

وقد تطلب هذا المعيار نشر قائمة التدفقات النقدية بهدف الإفصاح عن المعلومات ذات العلاقة بالتدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة خلال الفترة المعد عنها هذه القائمة ، وكان من أهم ما أشار إليه المعيار رقم (95) ما يلي (الفراج ،1993، ص305):-

1- استخدام المفهوم النقدي عند إعداد قائمة التدفقات النقدية بصورة إلزامية.

2- الإلزام بتصنيف التدفقات النقدية إلى تدفقات نقدية تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

3- إلزام المنشآت الاقتصادية بشكل ومحتوى قائمة التدفقات النقدية.

4- التخيير بين الطريقة المباشرة أو غير المباشرة عند عرض التدفقات من الأنشطة التشغيلية.

وفي سنة 1992 أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) International Accounting Standards Committee المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) بعنوان " قوائم التدفق النقدي" ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ملزماً للوحدات الاقتصادية بدلاً من قائمة التغيرات في المركز المالي (فوزي ، 2002، ص9).

مما سبق يمكن القول بأن قائمة التدفقات النقدية لم تكن وليدة لحظةٍ معينةٍ وإنما هي خلاصة جهود دراسات تتابعت عن مراحل زمنية متتالية حسب حاجة مستخدمي القوائم المالية ، حيث مرت في حقبة زمنية طويلة نسبياً تطورت خلالها من حيث الشكل والمضمون إلى أن وصلت إلى الشكل الذي هي عليه الآن .

ثانياً :- تعريف قائمة التدفقات النقدية

تم تعريف قائمة التدفقات النقدية من عدة نواحي كما يلي:-

تُعرف قائمة التدفقات النقدية من ناحية الشكل والمكونات بأنها: تقرير يبين ما حققته المنشأة من تدفقات نقدية داخلة وما استنفدته من تدفقات نقدية خارجة (عطية ،2001، ص59).

كما تُعرف من حيث مكانها في القوائم المالية الختامية بأنها: قائمة أساسية من بين القوائم المالية التي تُعدها المنشأة تُقدم معلومات فشلت القوائم المالية المعدة على أساس الاستحقاق في تقديمها كوسيلة للتغلب على عيوب التقارير المالية التقليدية (حماد ،1993، ص171).

وتُعرف أيضاً بأنها: قائمة تعرض المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية وصافي التغير في النقدية من ثلاث أنشطة رئيسية هي أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل لمنشأة اقتصادية خلال فترة زمنية معينة بصورة تؤدي إلى توفيق رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها (حجازي ،1998، ص17).

كما تُعرف بأنها: قائمة تعبر عن المركز النقدي للمنشأة لتقييم مدى قدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير (حسين ،2006، ص245) .

ثالثاً :– أهداف قائمة التدفقات النقدية

إن الهدف الأساسي من قائمة التدفقات النقدية هو توفير معلومات عن المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية للوحدة الاقتصادية عن فترة معينة ، وهذه المعلومات إذا ما استخدمت مع المعلومات التي توفرها القوائم المالية الأخرى يمكن أن تساعد الدائنين والمستثمرين والمستخدمين الآخرين في الآتي (العراقي ،1989، ص3):–

1– تقييم مقدرة المنشأة على توليد صافي تدفقات نقدية موجبة في المستقبل.

2– تقييم مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها ومقدرتها على توزيع أرباح وحاجاتها للحصول على تمويل خارجي.

3– تقييم أسباب الاختلاف بين صافي الدخل كما تُظهره قائمة الدخل وصافي التدفقات النقدية المرتبطة معه والظاهرة في قائمة التدفقات النقدية.

4– تقييم آثار العمليات الاستثمارية والتمويلية خلال الفترة على المركز المالي للمنشأة.

كما تعتبر قائمة التدفقات النقدية مفيدة في الإجابة على العديد من الأسئلة التي تدور في أذهان الدائنين والمستثمرين وغيرهم والتي تعتبر سهلة ولكنها على جانب كبير من الأهمية ومنها ما يلي (لطفي ،2008، ص138):–

1– من أين حصلت المنشأة على النقدية خلال الفترة ؟

2– ماهي الأوجه التي تم استخدام النقدية فيها خلال الفترة ؟

3– ما مقدار التغير في رصيد النقدية خلال الفترة ؟

رابعاً :– أهمية قائمة التدفقات النقدية

يمكن تلخيص أهمية قائمة التدفقات النقدية فيما يلي:–

1– تنبع أهمية قائمة التدفقات النقدية من دورها في توفير معلومات لا تظهر في أي من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي ، لذا تعتبر هذه القائمة بمثابة صلة الوصل بين هاتين القائمتين ، كما أنها أكثر ملاءمة منهما لتحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في نشاط المنشأة ، فتُشكل بما تحويه من معلومات وبما يمكن اشتقاقه منها من مؤشرات كمية أداة فعالة لتقييم مدى كفاءة السياسات التي تتبناها الإدارة في مجال التمويل والاستثمار والتوسع المستقبلي (مطر ،2010، ص157).

2– كما تأتي أهمية هذه القائمة في أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي قامت بها المنشأة خلال الفترة المالية مع بيان طبيعة هذا الأثر من حيث كونه يشكل تدفقاً نقدياً داخلاً للمنشأة أو خارجاً منها ، كما أن تقسيم هذه القائمة للتدفقات النقدية ضمن نشاطات لها طبيعة مشتركة يساعد في التعرف على مدى قدرة المنشأة على توليد النقد (عقل ،2004، ص273).

3– تُفصح قائمة التدفقات النقدية عن التدفقات النقدية من أوجه النشاط الرئيسية للمنشأة وهي أنشطة التشغيل وأنشطة الاستثمار وأنشطة التمويل ، ويكشف صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل عن مدى نجاح المنشأة ومدى قدرتها على الاستمرار (حماد ،1999، ص204).

4– يمكـــن اشتقاق مجموعة من النسب المالية من قائمة التدفقات النقدية والتي يمكن الاسترشاد بها في تقييم أوجه النشاط المختلفة للمنشأة وخاصةً فيما يتعلق باختيار مدى الكفاءة في توظيف الموارد المالية (شاكر، وآخرون ،2008، ص163) .

5– يستخدم المحللون الماليون قائمة التدفقات النقدية كأداة تحليلية ، فمنها يمكن احتســـاب بعـــض النسب المالية الهامة مثل نسبة التغطية ونسب اليسر المالي والتي تستخدم في تقييم مقدرة المنشـــأة على خدمة الدين ودفع توزيعات الأرباح وبقائها قادرة على الوفاء بجميع التزاماتها ، كما تســـتخدم البنوك التجارية هذه القائمة في تقييم مخاطر الائتمان (دهمش ،1996، ص11).

6– تساعد قائمة التدفقات النقدية في المقارنة بين قوائم المنشآت المختلفة وأيضاً المقارنة بين قوائم نفس المنشأة ولفترات متتالية ؛ لأن هذه القائمة لا تخضع بشكل كبير لتعـــدد السياســـات والطـــرق المحاسبية البديلة والتي تؤثر بشكل كبير على قياس الربح المحاسبي (حماد ،1993، ص185).

7– يمكن من خلال معلومات التدفقات النقدية الكشف المبكر عن حالات التعثر المالي التي تعانيها المنشأة (التير ،2005، ص22).

8– تعتبر معلومات قائمة التدفقات النقدية أكثر ملاءمة لصنع القرار الاستثماري مـــن الإيـــرادات والمصروفات وذلك لأن مبدأ الاستحقاق يتجاهل مبدأ الفرصة الضائعة ويتجاهل مبدأ القيمة الزمنية للنقود (الهواري ،1990، ص39).

9– تمد التدفقات النقدية المستثمرين بمعلومات عن المخاطر التي قد تواجه المنشآت أكبر من تلـــك التي يمكن استخلاصها من الأرباح (الوشلي ،2002، ص77).

10– من خلال قائمة التدفقات النقدية يمكن تحديد المرحلة التي تمر بها المنشأة من دورة حياتها ، وهل هي في مرحلة البداية أم النمو السريع أم الاستقرار أم الانحدار؟ مما يساعد على تقييم درجة المخاطرة المرتبطة بأداء المنشأة (عبد الحميد ،2005، ص89).

خامساً :– إعداد قائمة التدفقات النقدية

خلافاً لقائمة الدخل وقائمة المركز المالي اللتين يتم إعدادهما استناداً إلى أســـاس الاســـتحقاق وبالتالي إلى ميزان المراجعة بعد التسويات فإن قائمة التدفقات النقدية يتم إعـــدادها مـــن ثـــــلاثة مصادر هي (حنان ،2005، ص135):–

1– ميزانية مقارنة للسنتين الأخيرتين وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدة وآخرها.

2– قائمة الدخل للسنة الحالية وذلك لتحديد مقدار صافي الدخل وزيادة النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار النقص في النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة.

3– معلومات تفصيلية أخرى من الأستاذ العام أو من سجلات المنشأة وذلك لتحديد كيفية توليد أو استخدام النقدية خلال الفترة.

ويتم إعداد قائمة التدفقات النقدية من المصادر الثلاثة السابقة وفق الخطوات التالية (Kieso,2001,p13) :–

1– تحديد التغير في النقدية عن طريق إيجاد الفرق بين رصيد النقدية في أول الفترة وآخرها باستخدام بيانات الميزانية العمومية المقارنة.

2– تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن طريق تحليل قائمة الدخل الحالية وتحويل الدخل من أساس الاستحقاق إلى الأساس النقدي ، كما يجب أيضاً مقارنة الميزانيتين والبيانات الإضافية الأخرى.

3– تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية عن طريق تحليل بقية البنود الموجودة في الميزانية العمومية المقارنة والبيانات الإضافية.

سادساً :– تبويب المعلومات في قائمة التدفقات النقدية

يستخدم أسلوب الأنشطة المتشابهة في تصنيف التدفقات النقدية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية ، حيث يتم تبويب المعلومات التي تعرضها هذه القائمة في ثلاثة أبواب رئيسية يتألف كل باب منها من نوعين من التدفقات النقدية هي تدفقات نقدية داخلة وتدفقات نقدية خارجة ، وهذه الأبواب وحسب ترتيب عرضها في القائمة هي كما يلي (مطر ،2010، ص162):–

1– التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

2– التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.

3– التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

وفيما يلي تبويب معلومات التدفقات النقدية حسب الأنشطة المختلفة للمنشأة :–

أ) التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

وهي التدفقات النقدية الناتجة من العمليات الرئيسية للمنشأة من شراء وبيع السلع وكافة العمليات العادية التي تمثل الدورة التشغيلية للمنشأة (الدهراوي ،2006، ص156)، وبالتالي فهي التدفقات التي تنتج بشكل عام من العمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل.

ويتم تحديد صافي التدفق النقدي التشغيلي بدراسة بنود الإيرادات والمصروفات الظاهرة في قائمة الدخل ، وكذلك بنود رأس المال العامل (الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة) الظاهرة في قائمة المركز المالي (حماد ،2005، ص272)، ومن تم يتم فرز هذه البنود إلى مصادر للتدفق

النقدي التشغيلي واستخدامات للتدفق النقدي التشغيلي ، ويكون الفرق بين هذه المصادر والاستخدامات هو صافي التدفق النقدي التشغيلي .

1– التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية وتشمل ما يلي:–

1-1– المتحصلات النقدية من بيع السلع والخدمات (صافي المبيعات).

2-1– المتحصلات النقدية من العملاء عن المبيعات الآجلة.

3-1– الإيرادات المختلفة (إيراد فوائد قروض أو استثمارات ، إيراد إيجار، عمولات دائنة).

4-1– المتحصلات النقدية من بيع الأوراق المالية (التي تم حيازتها بغرض المتاجرة).

5-1– أي مقبوضات نقدية أخرى لا يمكن تبويبها على أنها تدفقات نقدية داخلة من أنشطة الاستثمار والتمويل مثل استرداد أموال من الموردين.

6-1– كما تشمل التغيرات الحاصلة بالنقص في بنود الأصول المتداولة ، والتغيرات الحاصلة بالزيادة في بنود الالتزامات المتداولة.

2– التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التشغيلية وتشمل ما يلي :–

1-2- المدفوعات النقدية لشراء المواد الخام أو البضائع لإعادة بيعها.

2-2- المدفوعات النقدية لشراء الأوراق المالية لغرض المتاجرة.

3-2- المدفوعات النقدية لسداد المشتريات الآجلة.

4-2- المدفوعات النقدية للعاملين (الأجور والمرتبات).

5-2- المصروفات التشغيلية (المياه ، الكهرباء ، التأمين ، الإيجار... الخ).

6-2- المدفوعات النقدية للمقرضين والدائنين في شكل فوائد.

7-2- القروض والسلف الممنوحة للغير (إذا كانت المنشأة مؤسسة مالية).

8-2- المدفوعات النقدية للحكومة مثل الضرائب والجمارك والغرامات والرسوم.

9-2- أي مدفوعات نقدية أخرى لا يتم تبويبها على أنها تدفقات نقدية خارجة من أنشطة الاستثمار والتمويل كمردودات المبيعات ، والمدفوعات بحكم المحكمة (التعويضات)، والتبرعات الخيرية.

10-2- كما تشمل التغيرات الحاصلة بالزيادة في بنود الأصول المتداولة ، والتغيرات الحاصلة بالنقص في بنود الالتزامات المتداولة.

ب) التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

وهي التدفقات النقدية الناتجة من قيام المنشأة باقتناء أو بيع الأصول الثابتة وكذلك الاستثمارات في الأسهم والسندات للشركات الأخرى (الدهراوي ،2006، ص156)، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي الاستثماري بدراسة بنود الأصول طويلة الأجل في الميزانية والذي يشمل الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل (مطر ،2010، ص163).

1– التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة الاستثمارية وتشمل ما يلي :–

1-1- بيع الأصول الثابتة.

2-1- بيع الاستثمارات طويلة الأجل.

3-1- تحصيل القروض والسلف التي تم منحها للغير في السابق.

2– التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة الاستثمارية وتشمل ما يلي :–

1-2- شراء الأصول الثابتة.

2-2- شراء الاستثمارات طويلة الأجل.

3-2- القروض الممنوحة للغير.

ج) التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

وهي التدفقات النقدية الناتجة والمتعلقة بحصول المنشأة على التمويل للأصول سواء من القروض أو من إصدار الأسهم (الدهراوي ،2006، ص156)، ويتم تحديد صافي التدفق النقدي التمويلي بدراسة بنود الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية في الميزانية .

1– التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التمويلية وتشمل ما يلي :–

1-1- الحصول على قروض.

2-1- إصدار الأسهم والسندات.

3-1- بيع أسهم الخزانة.

2– التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية وتشمل ما يلي :–

1-2- سداد القروض بجميع صورها.

2-2- سداد قيمة السندات.

3-2- توزيعات الأرباح النقدية للمساهمين.

4-2- المدفوعات النقدية لإعادة شراء المنشأة لأسهمها (أسهم الخزانة).

د) الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية

قد تقوم المنشأة ببعض الأنشطة الاستثمارية والتمويلية غير النقدية ، وهي الأنشطة التي لا تؤدي إلى مدفوعات أو مقبوضات نقدية ومثل هذه الأنشطة غير النقدية يجب أن يفصح عنها إما في ملحق مكمل لقائمة التدفقات النقدية أو في مواضع أخرى من القوائم المالية ، ومن أمثلتها ما يلي :–

1– شراء أصول ثابتة مقابل سندات القرض .

2– تحويل ديون وسندات إلى حقوق ملكية .

3– إصدار أسهم عينية (كأن تسدد حصة في رأس المال على شكل موجودات).

سابعاً :– طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

توجد طريقتان لإعداد قائمة التدفقات النقدية هما الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة والفرق بينهما هو فقط في كيفية تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية ، أما تحديد صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية فهو متشابه بين الطريقتين .

أ) الطريقة المباشرة:–

ويطلق عليها طريقة قائمة الدخل ، وبموجبها يتم تجاهل رقم صافي الدخل ، ويتم تصنيف كل نوع من التدفقات النقدية التشغيلية الداخلة وكل نوع من التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة بشكل منفصل في قائمة التدفقات النقدية ، ثم تطرح المدفوعات النقدية من المقبوضات النقدية للحصول على صافي التدفق النقدي التشغيلي ، وبالمثل بالنسبة لكل من التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية والتمويلية ، وعلى الرغم من أن قائمة التدفقات النقدية لا يوجد لها شكل نموذجي لاختلاف التدفقات النقدية من منشأة لأخرى ، إلا أنه يمكن تمثيل هذه القائمة بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) وفق النموذج التالي.

قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة المباشرة

البيان	جزئي	كلي
التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		
النقدية المقبوضة من العملاء	XX	
النقدية المدفوعة للموردين	(XX)	
النقدية المدفوعة للمصروفات	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		XXX
التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		
نقدية محصلة من بيع أصول ثابتة	XX	
نقدية محصلة من بيع استثمارات طويلة الأجل	XX	
النقدية المدفوعة لشراء أصول ثابتة	(XX)	
النقدية المدفوعة لشراء استثمارات طويلة الأجل	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية		XXX
التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		
نقدية محصلة من إصدار أسهم وسندات	XX	
نقدية محصلة من الاقتراض طويل الأجل	XX	
توزيعات أرباح نقدية	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التمويلية		XXX
صافي التدفق النقدي خلال العام		XXX
يضاف : رصيد النقدية وما يعادلها في بداية الفترة		XXX
رصيد النقدية وما يعادلها في نهاية الفترة		XXXX

وتتميز هذه الطريقة بأنها أكثر اتساقاً مع الغرض من قائمة التدفقات النقدية ، و تتمتع المبالغ المحسوبة وفق هذه الطريقة بالموضوعية ، حيث يمكن التثبت منها بسهولة عند المراجعة كونها بعيدة عن أي تحيز أو تفسير شخصي ، ويعاب على هذه الطريقة بأنها تستلزم تكاليف إضافية خاصة بتجميع المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية ، بالإضافة إلى أنها لا تقدم تفسيراً عن سبب الاختلاف بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية التشغيلية وبالتالي لا يمكن عمل التحليلات اللازمة التي تتطلب توافر مثل هذه المعلومات وهو ما يتعارض مع الأهداف الأساسية لهذه القائمة.

ويشجع المعيار المحاسبي الدولي رقم (7) المنشآت على استخدام الطريقة المباشرة لأنها توفر معلومات تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية ، كما أيد المعيار المحاسبي رقم (95) استخدام الطريقة المباشرة نظراً لما تقدمه من إفصاح عن المبالغ النقدية المحصلة والمدفوعة لكل عنصر من عناصر أنشطة التشغيل ، ومع ذلك ترك هذا المعيار أمر اختيار الطريقة المستخدمة للمنشأة.

ب) الطريقة غير المباشرة

ويطلق عليها البعض طريقة التوفيق أو طريقة التسويات ، وتعتبر هذه الطريقة أقل تزويداً للمعلومات من الطريقة المباشرة ، وعند استخدام هذه الطريقة نبدأ أولاً برقم صافي الدخل المعد وفقاً لأساس الاستحقاق ثم يعّدل حسب البنود الضرورية لتسوية صافي الدخل إلى صافي تدفقات نقدية تشغيلية ، وتتميز هذه الطريقة بأنها أقل كلفة من الطريقة المباشرة ، وتوفر ربطاً بين قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل والميزانية ، كما أن مستخدمي القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة حيث أنها كانت هي المستخدمة في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي السابقة .

ومن التعديلات والتسويات التي يجب إجراؤها على صافي الدخل لتحويله إلى صافي تدفق نقدي من النشاط التشغيلي ما يلي :-

أ) يضاف إلى صافي الدخل المصروفات والخسائر غير النقدية ومنها :-

1- استهلاك الأصول الثابتة.
2- إطفاء الأصول غير الملموسة.
3- إهلاك خصم إصدار السندات.
4- مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها.
5- خسائر بيع أصول ثابتة.
6- النقص في الأصول المتداولة (عدا النقدية).
7- الزيادة في الالتزامات المتداولة.

ب) يطرح من صافي الدخل الإيرادات والأرباح غير النقدية ومنها :-

1- أرباح بيع أصول.
2- إهلاك علاوة إصدار السندات.
3- الزيادة في الأصول المتداولة (عدا النقدية).
4- النقص في الالتزامات المتداولة.

وبذلك نحصل على صافي التدفق النقدي من نشاط التشغيل.

قائمة التدفقات النقدية وفقاً للطريقة غير المباشرة

البيان	جزئي	كلي
صافي الدخل (كما يظهر بقائمة الدخل)		XXX
يضاف إليه : المصروفات والخسائر غير النقدية		
استهلاك الأصول الثابتة	XX	
إطفاء الأصول غير الملموسة	XX	
إهلاك خصم إصدار السندات	XX	
مصاريف الديون المشكوك في تحصيلها	XX	
خسائر بيع أصول ثابتة	XX	
النقص في الأصول المتداولة (تذكر تفاصيلها)	XX	
الزيادة في الالتزامات المتداولة (تذكر تفاصيلها)	XX	
يطرح منه : الإيرادات والأرباح غير النقدية		
أرباح بيع أصول	(XX)	
إهلاك علاوة إصدار السندات	(XX)	
الزيادة في الأصول المتداولة (تذكر تفاصيلها)	(XX)	
النقص في الالتزامات المتداولة (تذكر تفاصيلها)	(XX)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية		XXXX

وبعد ذلك تستكمل القائمة بعرض باب التدفق النقدي من الأنشطة الاستثمارية وباب التـــدفق النقدي من الأنشطة التمويلية تماماً كما هو الحال في الطريقة المباشرة .

المبحث الثالث / الدراسة الميدانية

أولاً :- مجتمع وعينة الدراسة

اشتملت الدراسة على مجموعة من الشركات الصناعية الليبية تم اختيارها بطريقـــة عشـــوائية وهي كما في الجدول رقم (1) ، أما عينة الدراسة فاشتملت على العاملين في هذه الشركات والذين لهم علاقة بإعداد الحسابات الختامية ، وقد تم اختيار عينة الدراسة في ضوء مجموعة من العوامل منها هدف الدراسة ومشكلة الدراسة وطبيعة مجتمع الدراسة ودرجة الدقة المطلوبة في الإجابات.

جدول رقم (1) الشركات التي شملتها الدراسة

1	الشركة العامة للإلكترونات	**9**	الشركة الليبية للتبغ المساهمة
2	شركة الإنماء للصناعات الهندسية	**10**	شركة الاتحاد العربي للمقاولات
3	شركة أمان لصناعة الاطارات المساهمة	**11**	شركة الزيوت النباتية المساهمة
4	شركة الشاحنات والحافلات	**12**	الشركة الأهلية للأسمنت المساهمة
5	الشركة الليبية للجرارات المساهمة	**13**	الشركة الليبية للحديد والصلب
6	الشركة الوطنية للمقطورات	**14**	شركة الأسمنت الليبية المساهمة
7	شركة الشعلة لصناعة النضائد المساهمة	**15**	شركة أبوعطني للمشروبات
8	الشركة الوطنية للمطاحن والأعلاف المساهمة		

ثانياً :- أداة جمع البيانات

اعتمد الباحث على الاستبانة كوسيلة أساسية لجمع المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة ، وقام الباحث بتصميم هذه الاستبانة مستخدماً مقياس ليكرت الخماسي حيث تم تحديد مجموعة من المشاكل يتوقع أن تكون هي السبب في عدم قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية ووضع هذه المشاكل في الاستبانة ومن تم عرضها على عدد من أعضاء هيئة التدريس في مجال المحاسبة والإحصاء ، وتم إدخال بعض التعديلات على عباراتها في ضوء ملاحظاتهم ، وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع الاستبانة على مفردات العينة ، حيث تم توزيع عدد 70 استبانة وما تم استرجاعه منها بلغ 66 استبانة أي ما نسبته 94%،

ثالثاً :- صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة)

أ) صدق أداة القياس (الاستبانة)

يقصد بصدق أداة القياس أن تقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه ، وقد قام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقة الاتساق الداخلي ، ويقصد بالاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة ، وقد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط (معامل ارتباط بيرسون Pearson Correlation) بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال.

ويوضح الجدول رقم (**2**) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال ، حيث يتبين أن معاملات الارتباط بالجدول دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05 ، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

جدول رقم (**2**) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
1	عدم وجود أي معايير ليبية خاصة بقائمة التدفقات النقدية	66	0.573	* 0.000
2	لا توجد أي توصيات صادرة عن منظمات مهنية محاسبية ليبية للمطالبة بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	0.492	* 0.000
3	عدم وجود قوانين وتشريعات صادرة عن الدولة تلزم الشركات بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الختامية	66	0.613	* 0.000
4	ضعف إدراك أجهزة الدولة المختلفة لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	0.629	* 0.000
5	عدم وجود قرارات أو توجيهات صادرة من قبل إدارات الشركات بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	0.482	* 0.000
6	عدم إدراك إدارات الشركات الصناعية الليبية لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	0.664	* 0.000

ت	الفقرة	العدد	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة الإحصائية P-Value
7	ضعف قدرة الإدارات العليا في الشركات الصناعية الليبية على الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات	66	0.660	* 0.000
8	عدم كفاية الكادر الوظيفي في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	0.645	* 0.000
9	ضعف خبرة الموظفين في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	0.655	* 0.000
10	عدم وجود الدورات التدريبية للرفع من كفاءة الموظفين العاملين في الشركات الصناعية الليبية	66	0.523	* 0.000
11	عدم وجود برامج جاهزة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	66	0.535	* 0.000
12	ضعف النظام المحاسبي المطبق في الشركات الصناعية الليبية بما يساهم في إعداد قائمة التدفقات النقدية	66	0.433	* 0.000
13	كثرة التسويات التي يتطلبها إعداد قائمة التدفقات النقدية	66	0.498	* 0.000
14	وجود تكتم على البيانات المالية الواجب نشرها في القوائم المالية للشركات الصناعية الليبية	66	0.394	* 0.001
15	عدم اهتمام الأطراف الخارجية من محللين ماليين ومستثمرين ومقرضين بمعلومات قائمة التدفقات النقدية	66	0.535	* 0.000
16	عدم مطالبة الأطراف الخارجية بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	0.458	* 0.000
17	عدم وجود أي دور للجهاز المصرفي وسوق المال الليبي في انتشار قائمة التدفقات النقدية	66	0.389	* 0.001
18	عدم اهتمام المؤسسات التعليمية بتدريس قائمة التدفقات النقدية ضمن موضوعات المحاسبة	66	0.552	* 0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

ب) ثبات أداة القياس (الاستبانة)

يقصد بثبات أداة القياس أن تعطي الاستبانة نفس النتائج حتى لو تم إعادة توزيعها أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ، وبعبارة أخرى فإن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائجها وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها عدة مرات خلال فترة زمنية معينة ، وقد اتبع الباحث لمعرفة ثبات أداة القياس لهذه الدراسة (الاستبانة) القياس الإحصائي باستخدام طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha Coefficient) حيث تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لمتغيرات الدراسة والبالغ عددها 18 فقرة فوجد أن قيمة ألفا كرونباخ تساوي 85.72%، وهي قيم ثبات عالية في العرف الإحصائي .

وبالنظر إلى المعاملات السابقة ، يلاحظ أن جميع قيم الاختبار مرتفعة وهي تمثل مؤشرات جيدة ومطمئنة لأغراض الدراسة ، ويمكن الوثوق بها وتدل على ثبات أداة القياس بشكل جيد ، وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحتها وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضيتها.

رابعاُ :– تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة

أ) تحليل البيانات المتعلقة بالمتغيرات الشخصية

خُصص القسم الأول من الاستبانة للمعلومات العامة ، والهدف منه هو جمع بيانات يمكن من خلالها التعرف على خصائص عينة الدراسة ، ولقد تم تحديد هذه الخصائص وبيانها كالتالي:–

1– المؤهل العلمي :– يوضح الجدول رقم (3) تصنيف المشاركين حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (3) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة (%)
ثانوية عامة	3	4.5
دبلوم عالي	15	22.7
بكالوريوس	46	69.7
ماجستير	2	3.0
الإجمالي	66	100.0

2– التخصص :– يوضح الجدول رقم (4) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (4) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة (%)
محاسبة	55	83.3
إدارة أعمال	4	6.1
علوم مالية ومصرفية	7	10.6
الإجمالي	66	100.0

3– سنوات الخبرة :– يوضح الجدول رقم (5) تصنيف المشاركين حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (5) تصنيف المشاركين في الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة (%)
من1 إلى أقل من 5 سنوات	9	13.6
من5 إلى أقل من 10 سنوات	17	25.8
من 10 سنوات فأكثر	40	60.6
الإجمالي	66	100.0

مما سبق يتبين لنا أن غالبية عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس إذ بلغت نسبتهم 69.7% ، كما يتبين لنا أن غالبية أفراد العينة هم متخصصون في مجال المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 83.3% ، كما أن غالبية أفراد العينة هم ممن تزيد خبرتهم عن 10 سنوات إذ بلغت نسبتهم 60.6% ، وعليه يمكننا القول بأن غالبية أفراد عينة الدراسة تتوافر فيهم الخلفية العلمية والخبرة العملية الكافية لفهم عبارات الاستبانة والإجابة عليها بشكل يحقق أهداف الدراسة ويضفي على نتائجها نوعاً من الثقة والمصداقية .

ب) التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على اسئلة الاستبانة ، فبعد جمع بيانات الدراسة قام الباحث بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب ، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية ، حيث أُعطيت الإجابة "غير موافق بشدة" درجة واحدة ، والإجابة "غير موافق" درجتين ، وأُعطيت الإجابة "محايد" 3 درجات ، وأُعطيت الإجابة "موافق" 4 درجات ، فيما أُعطيت الإجابة "موافق بشدة" 5 درجات ، بحيث كلما زادت درجة الإجابة زادت درجة الموافقة عليها والعكس صحيح .

الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

وهذه الدرجات تمثل إجابات المشاركين في الدراسة (أفراد عينة الدراسة) على الأسئلة الواردة بالاستبانة وهي تمثل مخرجات الدراسة الميدانية وهي ذاتها تُعد مدخلات التحليل الإحصائي الذي يهدف إلى استخلاص النتائج من خلال تحليل هذه المدخلات ، وقد تم إحصائياً احتساب المتوسطات والانحرافات المعيارية ونسبة الإجابات لكل فقرة.

واستخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test وذلك لاختبار فقرات كل مجال من مجالات الاستبانة ، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء المشاركين في الدراسة على محتوى كل فقرة ، والجدول التالي رقم (6) يبين المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من فقرات المجال والانحراف المعياري لها ، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أكبر من 3، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد عينة الدراسة غير موافقين على محتواها إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية للفقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 والمتوسط الحسابي المرجح للفقرة أصغر من

3، وتكون أراء أفراد عينة الدراسة محايدة إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى المعنوية 0.05 ، وهذا ينطبق على جميع الفقرات الواردة في الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة .

جدول رقم (6) المتوسط المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T لعناصر المجال

الفقرة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	إحصاءة الاختبار	الدلالة الإحصائية	الدلالة
عدم وجود أي معايير ليبية خاصة بقائمة التدفقات النقدية	3.82	1.036	6.413	* 0.000	موافق
لا توجد أي توصيات صادرة عن منظمات مهنية محاسبية ليبية للمطالبة بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	3.82	0.943	7.048	* 0.000	موافق
عدم وجود قوانين وتشريعات صادرة عن الدولة تلزم الشركات بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الختامية	3.83	1.075	6.296	* 0.000	موافق
ضعف إدراك أجهزة الدولة المختلفة لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	4.00	0.977	8.318	* 0.000	موافق
عدم وجود قرارات أو توجيهات صادرة من قبل إدارات الشركات بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	3.74	1.071	5.629	* 0.000	موافق
عدم إدراك إدارات الشركات الصناعية الليبية لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	3.70	1.095	5.171	* 0.000	موافق
ضعف قدرة الإدارات العليا في الشركات الصناعية الليبية على الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات	3.61	1.108	4.445	* 0.000	موافق
عدم كفاية الكادر الوظيفي في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	3.36	1.159	2.550	* 0.013	موافق
ضعف خبرة الموظفين في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	3.30	1.095	2.248	* 0.028	موافق
عدم وجود الدورات التدريبية للرفع من كفاءة الموظفين العاملين في الشركات الصناعية الليبية	4.20	0.996	9.766	* 0.000	موافق
عدم وجود برامج جاهزة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	3.74	1.141	5.286	* 0.000	موافق
ضعف النظام المحاسبي المطبق في الشركات الصناعية الليبية بما يساهم في إعداد قائمة التدفقات النقدية	3.30	1.176	2.093	* 0.040	موافق
كثرة التسويات التي يتطلبها إعداد قائمة التدفقات النقدية	3.45	0.995	3.711	* 0.000	موافق
وجود تكتم على البيانات المالية الواجب نشرها في القوائم المالية للشركات الصناعية الليبية	3.52	1.153	3.628	* 0.001	موافق
عدم اهتمام الأطراف الخارجية من محللين ماليين ومستثمرين ومقرضين بمعلومات قائمة التدفقات النقدية	3.79	1.031	6.211	* 0.000	موافق
عدم مطالبة الأطراف الخارجية بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	3.98	0.850	9.411	* 0.000	موافق
عدم وجود أي دور للجهاز المصرفي وسوق المال الليبي في انتشار قائمة التدفقات النقدية	3.95	1.014	7.646	* 0.000	موافق
عدم اهتمام المؤسسات التعليمية بتدريس قائمة التدفقات النقدية ضمن موضوعات المحاسبة	3.56	1.178	3.865	* 0.000	موافق

* دال إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

وقام الباحث بدراسة عناصر المجال كلاً على حدة ، حيث يتبين من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (6) التحليل الإحصائي لإجابات المشاركين في الدراسة حول هذا المجال وهو (مدى وجود أسباب تمنع قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة) ، حيث يتضح من خلال الجدول بأن قيمة المتوسط الحسابي المرجح لكل فقرة من الفقرات الواردة بالاستبانة أكبر من 3 ، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية للاختبار لكل فقرة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 مما يدل على أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح دالة إحصائياً ، وبالتالي فإن أفراد عينة الدراسة موافقين على محتوى جميع الفقرات الواردة بالاستبانة.

جـــ) اختبار فرضية الدراسة

لدراسة مدى وجود أسباب تمنع قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة قام الباحث باختبار الفرضية الرئيسية للدراسة والتي صياغتها كالتالي :-

H_0 : لا توجد أسباب تمنع قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة.

H_1 : توجد أسباب تمنع قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة.

ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test وذلك للتحقق من صحة هذه الفرضية ، ومعرفة معنوية (دلالة) آراء أفراد عينة الدراسة في هذه الفرضية ، والجدول التالي رقم (7) يبين المتوسط الحسابي المرجح للفرضية والانحراف المعياري لها ، وكذلك نتائج اختبار T (قيمة الاختبار والدلالة الإحصائية).

جدول رقم(7) المتوسط الحسابي المرجح والانحراف المعياري ونتائج اختبار T للفرضية

المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	قيمة اختبار T	الدلالة الإحصائية	النتيجة
3.70	0.575	9.958	* 0.000	رفض H_0

* دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية 0.05

نلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (7) أن المتوسط الحسابي المرجح هو 3.70 بانحراف معياري مناظر له 0.575 وأن قيمة اختبارT كانت 9.958 بدلالة إحصائية 0.000 ، وبما أن هذه القيمة أصغر من مستوى المعنوية 0.05 وقيمة المتوسط الحسابي المرجح أكبر من 3 ، فإن ذلك

يشير إلى رفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1، مما يدل على قبول الفرض القائل بـــ : **توجد أسباب تمنع قيام الشركات الصناعية الليبية بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة .**

ولمعرفة أكثر الأسباب التي تمنع قيام الشركات الصـــناعية الليبيـــة بإعـــداد ونشـــر قائمـــة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة أهميةً قـــام الباحـــث باســـتخدام أســـلوب الأهميـــة النسبية لمعرفة ذلك فكانت النتائج كما في الجدول رقم (8):-

جدول رقم (8) الأهمية النسبية لعناصر محور الدراسة

ت	الفقرة	العدد	النسبة المرجحة	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
1	عدم وجود أي معايير ليبية خاصة بقائمة التدفقات النقدية	66	76.36	1.036	**6**
2	لا توجد أي توصيات صادرة عن منظمات مهنية محاسبية ليبية للمطالبة بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	76.36	0.943	**7**
3	عدم وجود قوانين وتشريعات صادرة عن الدولة تلزم الشركات بإعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن القوائم المالية الختامية	66	76.67	1.075	**5**
4	ضعف إدراك أجهزة الدولة المختلفة لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	80.00	0.977	**2**
5	عدم وجود قرارات أو توجيهات صادرة من قبل إدارات الشركات بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	74.85	1.071	**9**
6	عدم إدراك إدارات الشركات الصناعية الليبية لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	73.94	1.095	**11**
7	ضعف قدرة الإدارات العليا في الشركات الصناعية الليبية على الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات	66	72.12	1.108	**12**
8	عدم كفاية الكادر الوظيفي في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	67.27	1.159	**16**
9	ضعف خبرة الموظفين في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	66.06	1.095	**17**
10	عدم وجود الدورات التدريبية للرفع من كفاءة الموظفين العاملين في الشركات الصناعية الليبية	66	83.94	0.996	**1**
11	عدم وجود برامج جاهزة لإعداد قائمة التدفقات النقدية	66	74.85	1.141	**10**
12	ضعف النظام المحاسبي المطبق في الشركات الصناعية الليبية بما يساهم في إعداد قائمة التدفقات النقدية	66	66.06	1.176	**18**
13	كثرة التسويات التي يتطلبها إعداد قائمة التدفقات النقدية	66	69.09	0.995	**15**

ت	الفقرة	العدد	النسبة المرجحة	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية النسبية
14	وجود تكتم على البيانات المالية الواجب نشرها في القوائم المالية للشركات الصناعية الليبية	66	70.30	1.153	**14**
15	عدم اهتمام الأطراف الخارجية من محللين ماليين ومستثمرين ومقرضين بمعلومات قائمة التدفقات النقدية	66	75.76	1.031	**8**
16	عدم مطالبة الأطراف الخارجية بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	66	79.70	0.850	**3**
17	عدم وجود أي دور للجهاز المصرفي وسوق المال الليبي في انتشار قائمة التدفقات النقدية	66	79.09	1.014	**4**
18	عدم اهتمام المؤسسات التعليمية بتدريس قائمة التدفقات النقدية ضمن موضوعات المحاسبة	66	71.21	1.178	**13**

خامساً :- الـــنـــتـــائـــج والـــتـــوصـــيـــات

أ) الـــنـــتـــائـــج

من خلال تحليل البيانات واختبار فرضية الدراسة يمكن استخلاص مايلي :-

1- عدم اهتمام المنظمات المهنية المحاسبية في ليبيا وأجهزة الدولة المعنية بإصدار أي معايير أو توصيات أو قوانين أو تشريعات تلزم الشركات الصناعية الليبية بضرورة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية ضمن قوائمها المالية المنشورة .

2- ضعف إدراك أجهزة الدولة المختلفة لأهمية إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية .

3- عدم اهتمام الإدارات العليا في الشركات الصناعية الليبية بمعلومات قائمة التدفقات النقدية ولا تعطي عناية خاصة لإعدادها .

4- ضعف قدرة الإدارات العليا في الشركات الصناعية الليبية على الاعتماد على قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات ، وعدم إدراكها لأهميتها .

5- ضعف الكادر الوظيفي في الشركات الصناعية الليبية للقيام بمهمة إعداد قائمة التدفقات النقدية .

6- ضعف كفاءة النظام المحاسبي الحالي المطبق في الشركات الصناعية الليبية بشكل يسهّل من إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية .

7- عدم وجود برامج جاهزة لإعداد قائمة التدفقات النقدية .

8- كثرة التسويات التي يتطلبها إعداد قائمة التدفقات النقدية .

9- عدم اهتمام الأطراف الأخرى من مستثمرين ودائنين وغيرهم بمعلومات قائمة التدفقات النقدية .

10- عدم وجود أي دور للجهاز المصرفي وسوق المال الليبي في انتشار قائمة التدفقات النقدية .

11- عدم اهتمام المؤسسات التعليمية بتدريس قائمة التدفقات النقدية ضمن موضوعات المحاسبة .

ب) الـــتـــوصـــيـــات

من خلال النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يوصي بما يلي :–

1– ضرورة التركيز على اعتبار قائمة التدفقات النقدية واحدة من القوائم المالية الختامية التي يجب على الشركات الصناعية الليبية إعدادها ونشرها .

2– ضرورة قيام نقابة المحاسبين والمراجعين القانونيين الليبيين بتقديم التوصيات اللازمة لتبني فكرة إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية .

3– ضرورة اهتمام الجهات الحكومية كمصلحة الضرائب وديوان المحاسبة بإصدار القوانين والتشريعات التي تلزم المنشآت بإعداد وتقديم قائمة التدفقات النقدية بشكل دوري تمشياً مع معايير المحاسبة الدولية وتلبيةً لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية .

4– ضرورة قيام الإدارات العليا في الشركات الصناعية الليبية بالاستفادة من معلومات قائمة التدفقات النقدية في اتخاذ القرارات المختلفة ، مع قيامها بإصدار التعليمات والتوجيهات اللازمة لإعداد ونشر هذه القائمة .

5– التركيز على العنصر البشري في الشركات الصناعية الليبية من حيث إقامة الدورات التدريبية وخصوصاً للخرجين القدامى الذين لم يأخذوا أي خلفية نظرية عن أهمية قائمة التدفقات النقدية بهدف تزويدهم بآخر المستجدات التي طرأت على علم المحاسبة وتدريبهم على كيفية إعداد هذه القائمة .

6– هناك حاجة إلى تطوير النظام المحاسبي في ليبيا من خلال إجراء التعديلات اللازمة ليتلاءم مع أخر المستجدات الدولية .

7– ضرورة قيام المصارف بالاعتماد على بيانات التدفقات النقدية عند اتخاذ قرارات منح الائتمان والتسهيلات المصرفية ، مع مطالبة الشركات والوحدات الاقتصادية بضرورة تقديم المعلومات عن تدفقاتها النقدية عند حاجتها للاقتراض الأمر الذي يدفع بهذه المؤسسات للاهتمام بإعداد هذه القائمة ونشرها .

8– الاهتمام بضرورة تدريس موضوع قائمة التدفقات النقدية ضمن المناهج المحاسبية في الجامعات والمؤسسات التعليمية لإنشاء نخبة من المحاسبين والماليين الذين يتمتعون بخلفية نظرية محاسبية تساعدهم على تقديم معلومات تلبي احتياجات الجهات المختلفة المستفيدة من قائمة التدفقات النقدية .

مـــراجـــع الـــدراســـة

1- إبراهيم حماد ، (1993) ، **الموازنات – جارية ورأسمالية** ، القاهرة ، مكتبة قصر الزعفران .

2- أحمد حسين علي حسين ، (2006) ، **القوائم المالية المحاسبية** ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث .

3- أمين السيد أحمد لطفي ،(2008)، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة** ، الدار الجامعية ، الطبعة الأولى .

4- رضوان حلوة حنان ، (2005) ، **مدخل النظرية المحاسبية ، الإطار الفكري – التطبيقات العملية** ، عمان ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى .

5- سيد الهواري ، (1990) ، **الإدارة المالية – الاستثمار والتمويل طويل الأجل** ، القاهرة ، مكتبة عـــين شـــمس.

6- طارق عبد العال حماد ، (1999) ، **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة** ، الإسكندرية ، الدار الجامعية .

7- طارق عبد العال حماد ، (2005) ، **التقارير المالية أسس الإعداد والعرض والتحليل** ، القاهرة ، الدار الجامعية .

8- طارق عبد العال حماد ،(2006)، **دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة** ، الإسكندرية ، منشورات الدار الجامعية للنشر والتوزيع .

9- كمال الـــدين الـــدهـــراوي ،(2006)، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار** ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث .

10- محمد عباس حجازي ، (1998) ، **قوائم التدفقات النقدية ، الإطار الفكري والتطبيق العملي**، القاهرة : نهضة مصر للطباعة والنشر.

11- محمد مطر ، (2010) ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني ، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية** ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة .

12- مفلح عقل ، **مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي** ، (2004) ، عمان ، دار المستقبل للنشر والتوزيع ، الطبعة الثالثة .

13- منير شاكر ، وآخرون ، (2008) ، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار** ، عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة .

14- نعيم حسني دهمش ،(1996)، **قائمة التدفقات النقدية من الناحية العلمية والعملية** ، عمان.

15- حسام الدين خداش ، محمد عيسى العبادي ،(2005)، **علاقة كل من العائد المحاسبي والتدفقات النقدية إلى حقوق المساهمين بالقيمة السوقية للسهم** ، مجـــلة دراسات العلوم الإدارية ، المجلد 32 ، العدد الأول .

16- عثمان محمود يس الفراج ، (1993) ، **مدخل التدفقات النقدية كأداة لتطوير التقرير المالي في ظل متغيرات البيئة الاقتصادية المصرية** ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، المجلد 30 ، العدد الأول .

17- عـــراقي العـــراقي ، (1989) ، **المحـــاسبة عن التدفقات النقدية – دراسة اختبارية** ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة بسوهاج ، جامعة أسيوط ، المجلد الثالث ، العدد الأول .

18– عصافت سيد عاشور ،(1990)، **التكامل بين القوائم المالية المعدة وفقاً لأساس الاستحقاق والقوائم المالية المعدة وفقاً للأساس النقدي في الافصاح عن نوعية الدخل** ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الأول .

19– علي محمد الجوهري ، (1991) ، **أهمية بيانات التدفقات النقدية لمستخدمي القوائم المالية، دراسة تحليلية مع المقارنة ببيانات الربحية وتدفقات الأموال** ،المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ،العدد الأول.

20– كمال الدين مصطفى الدهراوي ، (1996) ، **دراسة تجريبية للمحتوى المعلوماتي لمؤشرات التدفقات النقدية،** المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد الأول .

21– مدثر طه أبو الخير ،(1999)، **إدارة الربح في الشركات المصرية ، دليل ميداني من التغيرات في أرصدة المخصصات بالقوائم المالية** ، المجلة العلمية للتجارة والتمويل ، جامعة طنطا، العدد الثاني.

22– محمد بدر الدين الأمين ، (1999) ، **دور وأهمية التدفقات النقدية للمستثمرين ، دراسة اختبارية على الشركات السعودية** ، مجلة البحوث المحاسبية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني .

23– محمد مطر، أحمد نواف عبيدات ،(2007)، **دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد الثالث ، العدد الرابع.

24– هبة مضر شاكر الطريحي ، سعود جايد العامري ، (2003) ، **قائمة التدفقات النقدية ومتطلبات الإفصاح المحاسبي – العراق كدراسة حالة** ، مجلة آفاق ، المجلد 21 ، العدد 93 .

25– أحمد محمد التير ، (2005) ، **بيان أثر القياس والإفصاح عن معلومات التدفقات النقدية على اتخـــاذ القرارات لمستخدمين القوائم المالية ، دراسة نظرية تطبيقية** ،رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة 7 أكتوبر.

26– أحمد نواف عبيدات ، (2006)، **بناء نموذج لتقييم قدرة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الاستمرار باستخدام معلومات قائمة التدفقات النقدية،** أطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة عمان للدراسات العليا.

27– أكرم محمد علي الوشلي ، (2002) ، **قدرة مقاييس التدفق النقدي والربح المحاسبي على التنبؤ بالتدفقات النقدية للبنوك التجارية في الأردن** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة آل البيت ، عمان .

28– جميلة ميلاد خليفة ،(2003)، **جدوى التزام المؤسسات الليبية بإعداد قائمة التدفقات النقدية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس.

29– خالد عطية إبراهيم ،(2004)، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام قائمة التدفقات النقدية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، ليبيا .

30– خدوج عزي عبده حداد ، (2009)، **استخدام بيانات قائمة التدفقات النقدية كأداة للتنبؤ بالفشل المالي ، دراسة ميدانية في المنشآت الصناعية اليمنية – محافظة الحديدة** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإدارية ، جامعة عدن.

31– شاهندة ممدوح عريبي ، (1999) ، **دراسة تحليلية وتطبيقية لفحص كفاءة بعض المؤشرات المحاسبية عند التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية لأغراض ترشيد قرارات الاستثمار في الأوراق المالية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

32– صبري إسحاق عطية ، (2001) ، **دراسة تحليلية لقائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس .

33– عاطف فوزي ، (2002) ، **دور قائمة التدفقات النقدية كأداة لتحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية في مصر، دراسة نظرية تطبيقية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

34– عبد السلام محمد العود ،(2004)، **دراسة مدى أهمية المعلومات التي تظهرها قائمة التدفقات النقدية للشركات الصناعية الليبية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس .

35– عبد الناصر شحدة السيد ،(2008)، **الأهمية النسبية للنسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة وجودة الأرباح وذلك من وجهة نظر محللي الائتمان في البنوك التجارية الأردنية ومحللي الأوراق المالية في بورصة عمان** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإدارية والمالية ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا.

36– عمر عبد الحميد محمد العليمي ،(2010)، **قائمة التدفقات النقدية كأداة في التنبؤ بالفشل المالي للبنوك التجارية ، دراسة تطبيقية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، القاهرة .

37– كمال الخولاني ،(2010)، **مدى مساهمة قائمة التدفقات النقدية في التنبؤ بفشل الشركات ، دراسة تطبيقية على إحدى الشركات الصناعية في سوريا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

38– محمد جلال عبد الحميد ، (2005) ، **دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي للشركات** ، دراسة تطبيقية في قطاع المقاولات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، المعهد القومي للإدارة العليا ، القاهرة .

39– منيرة عبد الحميد بلق ،(2009)، **مؤشرات قائمة التدفقات النقدية ودورها في تقييم الأداء المالي للوحدات الاقتصادية ، دراسة تطبيقية** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة طرابلس.

40– هاني سليمان أبو عويضة ،(1998)، **قائمة التدفقات النقدية وأهمية الافصاح عنها في سوريا** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة دمشق .

41- Kieso, D.E ; Weyqandt, J.J; Warfield, T.D., (2001) , **Intermediate Accounting** , 10 th Ed. New Jersey : Wiley , p 1314 .

42- Mills, John, R., and Jeanne, H., Yamamura, (1998), **The Power of Cash Flow Ratios** , Journal of Accountancy.

43- Revell, J. (2001), **Annual Reports Decoded, Fortune,** 143(14).

44- Nurnberg, H., and Largay, J., (1999), **More Concerns Over Cash Flow Reporting Under FASB Statement No.95**, Accounting Horizons, 10(4).

45- Shyam B. Bhandari ,Rajesh Iyer,(2013), **Predicting Business Failure using cash flow statement based measures** , Managerial Finance ,Vol.39 ,No7, pp 677-676.